جهود المجتمع المدني في تدعيم دور الشباب العربي من خلال خلفيات حوار الحضارات

د /جهاد الغرام
أستاذ محاضر قسم أ
جامعة.يحي فارس المدية

Abstract:

Saw the seventies of the twentieth century was a period in the framework of political and economic openness that I knew the Arab region, civil society has become essential in providing the necessary services to citizens as a third-sector can be distinguished from the state, so we find the importance of the role of civil society, it seemed obvious there as a supporter and backer of the role of youth in development assistance process in finding a real relationship between young people and the state, often is the link between civil society and the establishment of good governance, as we find that all the good governance mechanisms based on its success and to the active role of civil society. In this context, this study aimed to monitor and analyze the importance of civil society in the activation of the role of youth Arab homeland through mechanisms of dialogue with the other coming, so stop at the most important stations in which civil society movements contributed with a focus on young people, and the difficulties faced by the challenges that ahead in the future.

ملخص:

شهدت فترة تسعينيات القرن العشرين وفي إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي عرفته المنطقة العربية أصبح دور المجتمع المدني أساسيا في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين باعتباره قطاعاً ثالثاً يمكن تمييزه عن الدولة، لذا نجد أهمية دور المجتمع المدني، بدا واضحاً وجلياً كداعم ومساند لدور الشباب في عملية التنمية والمساعدة في إيجاد علاقة حقيقية بين الشباب والدولة، فكثيرا ما يتم الربط بين المجتمع المدني وإقامة الحكم الراشد، إذ نجد أن كل آليات الحكم الراشد تستند في قيامها ونجاحها إلى الدور الفعال للمجتمع المدني. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تهدف إلى رصد وتحليل أهمية المجتمع المدني في تفعيل دور الشباب بالوطن العربية من خلال اليات الحوار مع الاخر، بحيث تقف عند أهم المحطات التي ساهمت فيها حركات المجتمع المدني مع التركيز على الدور القيادي للشباب، والصعوبات التي واجهتها في ذلك والتحديات التي تنتظرها في مستقبل دورها التنموي.

مقدمـــة

ارتبط مفهوم المجتمع المدني لحقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة، وشغل حيزاً مهماً في الفكر السياسي الغربي، ليعود اليوم وبقوة ليرتبط بمفهوم التنمية، بمختلف أشكالها وميادينها، ولقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة التكاملية وعلاقة التأثر

والتأثير لكلا المفهومين، إذ يؤكدون أن التنمية في غياب المجتمع المدني تقوم على خط واحد" من القمة إلى القاعدة " أما في وجوده فيتحقق بناء الخط الآخر" من القاعدة إلى القمة" وبذلك تسير العملية التنموية وفق خطين متوازين متكاملين وعليه تعتبر تنمية المجتمع المدني محور هذه العملية، فالمجتمع المدني يمثل محرك العملية التنموية وذلك في ضل توفر البيئة الديمقراطية التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يساهم بها المجتمع المدني في التنمية خاصة في بعدها المحلي.

ولكن التمعن في المسألة يقضي بمراجعة مفاهيمية للمقولة التي أول ما ظهرت سنة 1955 في مؤتمر نظمته اليونسكو في طوكيو([1])، وكذا الإجابة على العديد من التساؤلات القديمة والحديثة التي تُبقي أهداف الحوار وأخلاقياته وموضوعاته وأطرافه صيرورة تدور في حلقة مفرغة؛ يبدو للناس أن لا طائل منها، ولا جدوى، وهذا ما يستدعي أيضا التساؤل عن جدية الدعوة إلى حوار موضوعي وفعَّال، وعن العوائق التي تعيقه، ومسؤولية الأطراف المعنية في إنجاحه أو إفشاله. وعن صياغة مشروع كبير ينقذ الموقف، ويضع النقاط في موضعها، مشروع عالمي شامل ومتكامل جدير بلم الشمل العربي والإسلامي، ولينهض به، وليدفع به؛ ليقف على قدمين ثابتتين، ليشارك في حوار حضاري متحضر، وليمارس دوره في صنع القرار العالمي.

تسعى هذه الدراسة لمعرفة دور المجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة للمجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال منظور حوار الحضارات والحوار مع الاخر، والذي يفتح الباب لتقييم الشراكة بين المجتمع المدني والدولة، ومحاولة معرفة ما إذا كانت هناك مؤشرات دقيقة تدل على التوجه نحو إيجاد تنمية حقيقية مؤسسة بالمواطنين وموجهة إليهم أم لا، وعليه فإن

أولا: التعاريف المختلفة للمجتمع المدني وأهم خصائصه

1- مفاهيم حول المجتمع المدني :

إن مفهوم المجتمع المدني ليس وليد اليوم، وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه يواجه صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له، لذا

عند التطرق الى مفهوم "المجتمع المدني" يتبادر إلى الذهن ذلك المجتمع غير الخاضع للمؤسسة الدينية، أي مجتمع علماني، ومن جهة ثانية مجتمع غير خاضع للسلطة العسكرية (المجتمع العسكري)، وثالثا مجتمع مستقل عن المؤسسة السياسية وعن أجهزة الدولة الدائمة. ان عبارة "المجتمع المدني" تعني ذلك المجتمع الذي ينشأ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويقيم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له. إن هذا التصور، المتطابق مع مواقف طليعي القرن الثامن عشر، يتفق وأفكار معينة من قبيل التحضر والاحترام وكذا فكرة القانون المدني، وبحسب هذا الأفق المعرفي فإن المجتمع المدني هو عبارة عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار، يستطيعون وقادرين على العيش سوية وبشكل مشترك، بحسب القواعد التي اختطوها، والتي أصبحت عادات لا يمكن تجاوزها[1].

يشير التداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني في الخطاب المعاصر، وخصوصا في الخطاب الثقافي العربي، إلى ضرورة العمل على المستوى ألمفاهيمي لتأصيل المفهوم عبر إعادة صياغة المفهوم وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، مما يستدعي رصد مكوناته المعرفية، والعودة إلى الفضاء الزماني الذي شهد ولادته، ورسم الملامح العامة للتطورات والتمايزات التي طرأت عليه في سياق صعود أوروبا البرجوازية الصناعية باقتصادها وفلسفتها والحركات والثورات الاجتماعية التي ساهمت في تكريس قطعية متعددة الوجوه مع عالم العصور الوسطى، حيث تكون المفهوم في إطار الفلسفة الليبرالية ومفرداتها: الميثاق أو العقد الاجتماعي، مقابل نظرية الحق الإلهي للملوك . التعددية السياسية مقابل الحكم المطلق . الحريات العامة

في الحياة والملكية والعمل والرأي والمعتقد، مقابل حرية الأقلية الارستقراطية، حق المواطنة تجاوزاً للانتماء الضيق: ديني، مذهبي، اثني، عرقي.

قبل التعرف على مفهوم المجتمع المدني في إطاره التاريخي والتحولات التي شهدها فلسفيا وسياسيا، كما تجلى وتم تداوله في الخطاب المعاصر، لابد من الانطلاق من تعريف إجرائي يهدف إلى توضيح وضبط الأسس التي يقوم عليها، خصوصا وإن شيوع استخدامه قد زاد تشوشه واضطرابه وحجب ضرورات التفكير في تأصيله النظري، وغيّب إلى حد كبير إمكانية تناوله النقدي. ويعرف المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغرض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها. و أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

2- خصائص المجتمع المدني

يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية. وإذا حللنا التعريف السابق إلى مكوناته أمكننا أن نستنتج بأن جوهر المجتمع المدني، ينطوي على أربعة عناصر رئيسية [2]:

- **العنصر الأول** يتمثل بفكرة " **الطوعية** "، أو على الأصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار؛

- أما **العنصر الثاني** فيشير إلى فكرة " **المؤسساتية** " التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات، وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.

- في حين يتعلق **العنصر الثالث** بـ " **الغاية** " و " **الدور**" الذي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين.

- **العنصر الرابع** يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزأً من منظومة مفاهيمية أوسع مثال: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية.

أما عبد الغفار شكر نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية فيعرف المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة ...، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف " [3].

إن التعريف الإجرائي لمصطلح المجتمع المدني يفترض وجود مكونات وبنى ووظائف يقوم بها ومتعارف عليها غير أن الإشكالية تتمثل في عدم الاتفاق، فكما سبق وأن ذكرنا فإننا نجد عدة تعريفات مختلفة للمجتمع المدني، وخاصة في تحديد القوى المكونة له وفي هذا الصدد نجد أن هناك من يدخل الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية كأحد مكونات المجتمع المدني، لذا توجب علينا توضيح الفرق ألمفاهيمي بين المجتمع المدني وبين المجتمع الأهلي والتمييز بينهما، فالمجتمع الأهلي يشتمل على الأسر والعائلات والعشائر والقبائل والأعراف التي تستند إليه، وهي في الغالب مستوحاة من المذاهب الدينية وعاداتها ذات الصبغة الطائفية، تمزج بين متطلبات الدين السائد في كل مجتمع والمتطلبات الزمنية المعيشية، لذلك كانت تخضع للسلطة القائمة التي لا يعاد النظر في شرعيتها ولا يتم مساءلتها أو محاسبتها.

ثانيا: حوار الحضارات مفهومه وشروطه

1- مفهوم حوار الحضارات

يشير مصطلح الحوار إلى درجة من التفاعل والتثاقف والتعاطي الإيجابي بين الحضارات التي تعتني به، وهو فعل ثقافي رفيع يؤمن بالحق في الاختلاف إن لم يكن واجب الاختلاف، ويكرس التعددية، ويؤمن بالمساواة. وعليه فإن الحوار لا يدعو المغاير أو المختلف إلى مغادرة موقعه الثقافي أو السياسي، وإنما لاكتشاف المساحة المشتركة وبلورتها، والانطلاق منها مجدداً. الا أن الباحثين يربطون أحينا الحوار بالحضارات ويلحقونه حينا آخر بالثقافات أسوة بالتصنيف الكلاسيكي، الذي يجعل من الحضارة تجسيدا وبلورة للثقافة، فالثقافة عبارة عن: عادات وتقاليد ومعتقدات المجموعات البشرية التي تمتاز بسمات مستقرة، كما أنها بمعنى آخر مجموع الاستجابات والمواقف التي يواجه بها شعب من الشعوب ضرورات وجوده الطبيعي بما تحمله من عادات ومعتقدات وآداب وأعياد.

أما الحضارة فكثيراً ما تعرف بكونها التجسيد العملي لتلك الاستجابات والمواقف وهي بالتالي تنزع إلى العمومية خلافا للثقافة التي تنزع إلى الخصوصية، كما أننا نعني بها – أي الحضارة – " ذلك الطور الأرقى في سلم تقدم الإنسان".

وتعرّف أيضاً الحضارة بأنها مجموعة المفاهيم الموجودة عند مجموعة من البشر، وما ينبثق عن هذه المفاهيم من مُثل وتقاليد وأفكار، ونظم وقوانين ومؤسسات تعالج المشكلات المتعلقة بأفراد هذه المجموعة البشرية وما يتصل بهم من مصالح مشتركة، أو بعبارة مختصرة "جميع مظاهرة النشاط البشري الصادر عن تدبير عقلي".

بيد أن أشمل تعريفات الحضارة ذلك التعريف القائل:" أن الحضارة تعني الحصيلة الشاملة للمدنية والثقافة؛ فهي مجموع الحياة في صورها وأنماطها المادية والمعنوية"، وهو تعريف يشير إلى جناحي الحضارة، وهما : **المادة والروح**، حتى تلائم فطرة الإنسان، وتتجاوب مع مشاعره وعواطفه وحاجاته، كما أنه يشير أيضاً إلى عناصرها التي يمكن حصرها في:

1- تصور الحياة وغايتها.
2- المقومات الأساسية التي تقوم عليها.
3- المنهج الذي يستوعبها.
4- النظام الاجتماعي الخاص بها.

بعد بيان معنى " **الحوار** " وتعريف مصطلح " **الحضارة** " فإن الحوار بين الحضارات يعني:

1- تلاقح الثقافات الإنسانية بين هذه الحضارات.

2- فاعل سياسي متبادل بين هذه الحضارات.

3- امتزاج اجتماعي منضبط بين هذه الحضارات.

4- تبادل تقني وتكنولوجي بين هذه الحضارات.

2-شروط حوار الحضارات (الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية نموذجا)

عند الحديث عن حوار الحضارات يتوجب علينا فهم تاريخ العلاقات بين الحضارتين الإسلامية والغربية، والتي عرفت فترات حوار وتفاعل، وفترات صدام وتطاحن، والغزو الحديث للأمة الإسلامية جاء بالسيف والمحراث كما قال المارشال بيجو، أو بعبارة أخرى جاء بالاستعمار والنهب الاقتصادي، ثم تلاه غزو فكري، ارتكز على ثلاثة اسس : **الاستعمار والتنصير والاستشراق** ، لأن غزو العقل يضمن له تأييد تبعيتنا له ، حتى بعد انتهاء الاحتلال العسكري ، نتبنى النموذج الغربي ، ونتخلى عن المرجعية الإسلامية، في مشروعنا النهضوي في الحكم والإدارة والتشريع، وهكذا ينطلق العرب بمبادرة حوار الحضارات على غير أسس وعلى غير مرجعية؛ إذ كيف ينادون بحوار بين الحضارات وقد انسلوا من هويتهم الأصلية ومرجعيتهم الأولى؟

وعليه، ينبغي أن يكون الحوار بين الحضارات – ولاسيما الحوار بين الحضارات القوية والضعيفة– ينبغي أن يحكم هذا الحوار شروط وضوابط، تضمن حق الحفاظ على المرجعيات الثقافية والعقدية لكل طرف، ومن ثم يأتي دور الحديث عن ثلاث مسائل مهمة :

المسألة الأولى: ضوابط وأسس الحوار

ويمكن أن نجمل هذه الضوابط وتلك الأسس على هذا النحو[4]:

2- ينبغي أن يشمل الحوار كل مجالات وجوانب الحياة ؛ الفكرية والسياسية والاقتصادية والفنية والأدبية.

3- ألا يقوم على الروح التنصيرية، بل على المبدأ الذي قاله الخالق : (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدّينِ قَد تّبَيّنَ الرّشْدُ مِنَ الْغَيّ).

4- السعي نحو الحريات الديمقراطية في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية

5- تفعيل البيان العالمي لحقوق الإنسان ، وتعميمه.

6- أن يحترم الحوار المرجعيات والخصوصيّات الثّقافيّة، والابتعاد عن التّسلّط وإلغاء الآخر.

7- أن يتبنّى قاعدة (المعرفة والتّعارف والاعتراف) وينطلق منها في سبيل التّقارب و معرفة ما عند الآخر معرفة جيّدة ، والتّعارف الذي يزيل أسباب الخلافات، ويبعد مظاهر الصّراعات. والاعتراف الذي يثمّن ما عند الآخر، ويقدّر ما يملكه. وهو ما يعين على التّقارب والتّعاون.

المسألة الثانية: شروط المحاور في الحضارة الغربية [5]

8- أن يلتزم الغرب بالتعددية في المرجعيات الحضارية، لأن أحادية الحضارة الغربية معناها إلغاء الحضارات الأخرى. ومنها المرجعية الإسلامية.

1- أن يعترف الغرب بقانون تداول الحضارات، وأن يقر أن الحضارة ليست حكراً له.

2- أن يدرك أن ما يسمى بالحضارة الغربية اليوم، هو ناتج شارك فيه العديد من الحضارات، وان يعترف بفضل الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية.

المسألة الثالثة: شروط المحاور في الحضارة الاسلامية

1- تطبيق التعددية في الدول العربية، خاصة أن التعددية من أسس الحضارة الاسلامية. فأن التعددية المذهبية، أول مظهر من مظاهر التعددية في تاريخ الإسلام.

2- الانطلاق في المشروع النهضوي من مرجعية إسلامية.

3- أن يملك المحاور تصور للعالم الذي يحيط به، وأن يكون ملماً بالحضارة الغربية : واقعها، تاريخها، إمكاناتها، ثم يسعى للتفاعل معها؛ بغية فهم الطرف الآخر في الحوار، ثم التفاهم معه.

4- الانطلاق في حوارنا الحضاري على بناء أخلاقي يحقق القدوة والأسوة والأستاذية.

إن النظام العالمي الجديد الذي تتحدث عنه وسائل الإعلام العالمية، يعني حضارة واحدة مسيطرة مانعة لما سواها، أما النظام العالمي المنشود فهو نظام يقوم بالفعل على المساواة بين البشر في الفرص، في الحريات، في الديمقراطية، في التقنية

إن الحوار بين الحضارات ضرورة قصوى من ضروريات الحياة، وهذا الحوار دليل على النضج الفكري ويقتضي معرفة الآخر في خصوصيات حضارته وتطلعاته ويؤكد حقه في الاختلاف والمغايرة. ويستوجب إنماء ذهنية الاحترام المتبادل. كما أن المسار العالمي يقتضي اعتبار التنوع الثقافي والتعدد الحضاري دافعا للتقدم لا معيقا لها بحيث يتم الانتفاع بما لدى الأمم والشعوب جميعا من خصوصيات في عالم جعلته الثورة الاتصالية قرية كبرى. ذلك أن الحضارة الإنسانية مؤسسة على شراكة معرفية. ان عدم معرفة الآخر غالبا ما يولّد الريبة والعداوة في العلاقات البشرية وهو ما يحتّم تكريس التواصل، لأن تعزيز الحوار بين الحضارات مسؤولية إنسانية مشتركة يتحملها بصورة خاصة صانعو القرار بمختلف درجات المسؤولية، والنخب الفكرية والثقافية التي يمثل لبنتها الأولى وخليتها هي مختلف مؤسسات المجتمع المدني باختلاف نشاطاتها واهتماماتها.

ثالثا: مؤسسات المجتمع المدني ودورها التكاملي في حوار الحضارات

تشكل دراسة المجتمع المدني أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي العلاقة التي تنطوي على آثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية في بعديها الوطني والمحلي وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير، خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي المرتبطة بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة، القائمة على تفعيل دور الفرد على مستوى السياسات العامة وسياسات التنمية المرتبطة بتوسيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية. وفي هذا الإطار، ينبغي الحرص على إضافة نظام المعتقدات والقيم والمحافظة على التراث كجزء أساسي يعمل جنبا إلى جنب مع باقي عناصر المنظومة فعملية التنمية في النهاية هي عملية داخلية ينبغي أن تستند إلى الثقافة الداخلية الخاصة بالبلد وتقاليده وموارده الطبيعية وقيمه السياسية والمراحل التاريخية لتنميته بمعنى أن المنابع الفكرية لهذه التنمية ينبغي أن تكون هي الحضارة العربية الإسلامية لإبراز الهوية الحضارية العربية – الإسلامية وتنميتها والمحافظة عليها، وبوصف الثقافة مستودع الأصالة تستلهم التراث الذي يجب أن يكون واقعا متفاعلا لا متحجرا، وقوة دفع لا قوة جذب ومصدر ثقة لا نموذج تقليد، كما أن الوقوف على أرض التراث العربي الإسلامي لا يعني الانغلاق بوجه بقية الحضارات، بل أساسا التصدي لمشاكل التنمية العربية من خلال منطقها الداخلي الخاص وليس من خلال تبني حلول جاهزة وضعت لمجتمعات عبر مجتمعاتنا.

ان البناء الحضاري والتقدم البشري غاية وهدف أي مجتمع بجميع مؤسساته وقطاعاته، ومن تلك المؤسسات مؤسسات المجتمع المدني، وهي الجمعيات والمؤسسات التي تنشأ لتقديم خدمة معينة للمنتمين إليها، ولا يكون هدفها الربح المادي، مثال: الجمعيات العلمية، والمهنية، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان... إلخ ، ويقع على عاتق هذه المؤسسات أدوار عدة تقدمها للمجتمع لتساهم من خلالها في مسيرة نهضته وتطورها، متكاملة بذلك مع أدوار الدولة في العطاء والبذل للمجتمع. ، يتخذ المجتمع المدني أشكالا مختلفة ولكن يمكن النظر إليه على أنه مجموعة كبيرة من العلاقات والمنظمات والمؤسسات التي تضم أفرادا ذوي اهتمامات متماثلة، كما يضم جماعات ذات عضوية طوعية، القطاع الخاص، التعاونيات، النقابات، المؤسسات الصغيرة، الجماعات النسائية، المنظمات الخيرية، الهيئات الدينية، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، الحركات الاجتماعية، الاتحادات المهنية، الصحافة ... باختصار جميع الطرق التي تجمع بها الناس للتعبير عن آرائهم وبلوغ غاياتهم من دون المرور بأجهزة الدولة [6].

ان المجتمع المدني هو حلقة الوصل بين السلطة والمجتمع، وهو المسؤول عن توضيح أفكار السلطة وتطلعاتها في مستقبل الأمة والمجتمع، وفي نفس الوقت يلعب دور المترجم لآمال وطموحات العامة من أفراد المجتمع في شكل أهداف ترقى بهذا المجتمع وتبتعد به عن مجالات الصراع والصدمات.

وإن نشاط المجتمع المدني يهدف من ورائه إلى المحافظة على الهوية الثقافية التي تشمل الدين واللغة والعادات والسمات الوطنية التي ترتبط بالبيئة التي نشأ فيها الفرد، في ظل الاختراق الثقافي الذي يصوبه الغرب نحو مجتمعاتنا تحت مسمى "العولمة" التي ترمي من ورائها إلى إخضاع النفوس وتعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والتشويش على نظام القيم وتنميط الذوق والسلوك الإنساني نحو السلوك الاستهلاكي الفردي على حساب السلوكات الخاصة بكل مجتمع[7].

إن العولمة اليوم تقوم بتعزيز وترسيخ القبول الطوعي لقناعات الغرب وتصوراته الثقافية والإيديولوجية، مستعينة بالشركات متعددة الجنسيات وبمؤسسات الإعلام الدولية ووكالات الأنباء الإعلامية من أجل نشر ما يبدو ثقافة العولمة، بكل ما تحمله من أفكار قد تكون في الغالب دخيلة على الفكر المحافظ لمجتمعاتنا، وإننا لنجد شبابنا اليوم يميل إلى تقبل بما نسميه "غث الحضارة" والابتعاد عن سمينها، وخير مثال على ذلك آخر صراعات تسريحات الشعر، الألبسة الممزقة من كل جانب والمفردات التعبيرية المتداولة بين الشباب والشابات أما التسابق على مواقع الانترنت وآخر رنات الهاتف النقال فحدث ولا حرج، أهذه هي الحضارة؟[8].

إن وضعية الشباب اليوم في الوطن العربي والجزائر تحديدا تستدعي دق ناقوس الخطر لما آلت له هذه الوضعية من تدهور، فالانسلاخ عن القيم والمبادئ المحافظة التي نشأت عليها مجتمعاتنا أصبح السمة الغالبة أمام تيار العولمة الذي جرف ويجرف معه الكثير من أبناء هذا الوطن.

هنا يبرز دور المجتمع المدني، كأهم وسيط اجتماعي، للعب الدور الفعال والحاسم في إزالة الغشاوة على أعين شبابنا الذي انساق وراء فتات الحضارة، ونسي أن له أصولا حضارية أعرق وأولى به أن يعود ويتمسك بها ولما يطورها لتنافس تلك الدخيلة على هويته وأصالته.

رابعا: التحديات المعاصرة في تعزيز ونشر فكر جاد للشباب العربي

مما لا شك فيه أننا بحاجة على المستوى الفكري إلى جهاز مناعة من أجل حماية فكر الأمة، والشباب خاصة لأنهم البناء الذي إن صلح ؛ صلح البناء المستقبلي التنموي للأمة، ولا يخفى على المتتبع للأوضاع المجتمعية على الصعيد الدولي والإقليمي الحاجة الماسة لتأهيل الفكر وتكوينه من أجل إبقائه في حالة من النشاط المكافئ للتحديات التي تواجهنا. يقول الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون وهو يصف معركة أمريكا مع الآخرين: " إن الولايات المتحدة تخوض معركة الأفكار في أحوال كثيرة جدا وهي غير مسلحة...وينبغي لنا أن نكشف السبل لاستغلال التكنولوجيا والمعلومات الحديثة،

والحواسب الآلية، والأقمار الصناعية، وأجهزة الفيديو، لخوض معركة الأفكار".[9]، ومن خلال ما سبق يجدر بنا عرض أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الشباب بما يلي:

- التحديات على المستوى العالمي:

1. الصدمة الحضارية التي ترتبت على انفتاح العالم العربي للتأثيرات الأوربية الغربية، مما أحدث تطورات حادة من أهمها[10]:

أ- أزمة ثقة بالتراث العربي الإسلامي.

ب- الاحباطات التي يحس بها الشباب-بصفة خاصة-نتيجة للتخلف الفكري والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشونه في بلدانهم قياساً مع الدول المتقدمة في العالم.

ت- الوعي بالأزمة " والبحث عن الهوية" التي ولدها الصراع والإحباطات والالتقاء الحضاري.

2. صدمة المستقبل التي يعيشها الجيل الجديد وهي: ظاهرة زمنية من نتاج المعدل المطرد السرعة للتغيير في المجتمع، وهي تنشأ من عملية التركيب لثقافة جديدة فوق أخرى قديمة، إنها صدمة الثقافة للفرد في نفس مجتمعه وليس في مجتمع أجنبي، ومن ثم فإن آثارها أخطر وأسوأ.[11]
3. تزايد مخاطر الغزو الثقافي والتقني للوطن العربي، دون أن تقوم جهود جادة من أجل مواجهة خطر هذا الاستعمار الجديد، استعمار العقول واغتيال الهويات الذاتية للشعوب.
4. الثورة الإعلامية المتمثلة بشبكة الانترنت والقنوات الفضائية التي تروج للثقافة الغربية، وتدعو إلى أنماط جديدة للحياة، وزرع القيم والأفكار الغربية في المجتمعات العربية والإسلامية، والترويج لثقافة الاستهلاك بعيداً عن القيم السامية والمثل العليا.
5. انتشار بعض القيم الغريبة في مجتمعاتنا؛ كالاختلاط والإجهاض، والاستنساخ، وبيع الأعضاء وغيرها.
6. تهديد اللّغة العربية من خلال التركيز على استخدام اللّغة الإنجليزية في الجامعات والمعاهد، والمدارس، وحتى في التعاملات التجارية بين الدول العربية والإسلامية وداخل الدولة الواحدة نفسها، كما أن لغة التخاطب في الشبكة الدولية(الانترنت) هي اللّغة الإنجليزية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن شيوع اللّغة العامية أصبح يهدد بقاء اللّغة العربية[12].
7. إهمال الجوانب الروحية وتهميشها، والتركيز على الجوانب المادية، والحيلولة دون عودة الإسلام إلى واقع الحياة الاجتماعية من خلال تصويره بالرجعية، وأنه عدو التقدم والعلم، ومن أراد السير في ركب الرأسمالية فلا بد له من أن يتخلص من أوهام الماضي على حد قولهم.

- التحديات على المستوى الإقليمي:

1. غياب فلسفة واضحة ومكتوبة للتربية ومحددة بوثيقة في أقطار الوطن العربي، والأرضية المشتركة لتكوين الناشئة، وحماية الحاضر العربي وتحرير موارده وقراره وإرادته، والانتقال به إلى مستقبل تكون فيه أكثر أمنا واقتدارا على التفاعل بعيدا عن التبعية والاستلاب[13].
2. تشكل نمطا فريدا من التبعية الداخلية المضادة للتبعية الخارجية في التعامل مع التاريخ العربي الحضاري والاجتماعي، فأفضى تفاعل النمطين من التبعية الداخلية والخارجية، إلى مزيد من العجز في البنية الاجتماعية المعاصرة، مما كرس الازدواجية الزمانية والحضارية، التي تعكسها معايشة الأفراد والجماعات لأنماط ثقافية وقيم ما قبل " الحداثة" و "الحداثة" و"ما بعد الحداثة" في لحظة تاريخية واحدة، ولقد أثر هذا الوضع التاريخي والحضاري في الأداء العام والأداء النوعي في كثير من مجالات الحياة وكان أكثرها حساسية وتأثراً التعليم والعمل

والإعلام، مما أدى إلى إرساء طريقة حياة لاهي غربية ولا هي عربية في طابعها العام، وإنما آنية موقفية.

3. اتجاه الإعلام إلى برامج قتل الوقت والترفيه دون رؤية ومراجعيه من الأمة وعقيدتها وتراثها، ونظرتها إلى المستقبل الذي يجب أن تنتقل فيه من موقف المتفرج والتابع إلى موقف المنتج والمبدع والمشارك في صياغة حركة المجتمع الدولي ومتغيراته.
4. الاكتفاء بفتح مؤسسات للتعليم تستوعب الطلاب والتلاميذ، ولا تقدم لهم فرصا حقيقية في تنمية التفكير وصناعة الجديد بامتلاك ناصية الإبداع والابتكار، وما يتصل بهذه الحالة من حدوث فجوة كبيرة بين التعليم والتنمية، وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على الناشئة والشباب في ميادين العمل والإنتاج.
5. انشغال الهيئات الرسمية وغير الرسمية ومراكز الدراسات وقطاع واسع من الباحثين والدارسين بدوامة المصطلح، لدرجة الاستغراق، والدخول في دوامة لتفسيرات على أرضيات متباينة في الموقف السياسي والأيديولوجي.
6. عدم وضع حلول واقعية وعملية باتجاه تكييف الواقع لمواجهة التحديات ومن ثم إزالتها بمنهجية وموضوعية، بتزامن مدروس وبعمل يؤدي إلى بناء الحاضر، والانتقال إلى المستقبل بأمان وتنمية.
7. تناقض أنساق القيم بين الأجيال المختلفة وتناقض الحياة اليومية مع نسق القيم والمعايير– إلى حد يتعذر الاتفاق على شيء مشترك يلتزم به المجتمع [14].

خامسا: الدور المنوط بمؤسسات المجتمع المدني في تأهيل القيادات الشابة فكريا

يتعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وترسيخ البناء الفكري للشباب في ظل التحديات العالمية والتحولات التي تحيط بنا، مما يضاعف المسؤولية المجتمعية المنوطة بهذه المؤسسات تجاه الشباب ليس كدور أساسي وإنما كدور تكاملي مع دور الحكومات ومؤسسات التربية والتعليم وغيرها. نستطيع أن نلخص دور مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل القيادات الشابة فكريا، فيما يلي:

–القياس المستمر لحاجات الشباب المتغيرة وفق التحديات المعاصرة والتحولات العالمية، وذلك من خلال:

1. المتابعة المستمرة لتحديات التي تواجه الشباب وتهدد هويته، وفعالية حضوره في مجتمعه؛ برصدها وكتابة التقرير الدورية حولها.
2. قياس حاجات الشباب ومتطلباتهم من خلال: الاستبيانات– استطلاعات الرأي– الملاحظة...إلخ.

–صياغة إستراتيجية فكرية تنحى منحى شمولي تشارك في رسم معالمها دول الوطن العربي لتحصين الشباب ضد التحديات التي تواجههم، ولإعدادهم لدور أكثر فاعلية في المجتمع، وذلك من خلال:

1. تكاتف جهود مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشباب على صعيد الدول العربية لصياغة إستراتيجية فكرية للشباب تناسب تحديات المرحلة.
2. رسم إستراتيجية نوعية ومتميزة برؤيتها، وبما تشتمل عليه من سياسات وبرامج؛ بما يواكب تطورات العصر على الصعيد الفكري والمعرفي والتقني.
3. إشراك الشباب في صياغة هذه الإستراتيجية، فتكون الإستراتيجية مبنية على خبرة الكبار وحيوية الشباب الواعد القائد.
4. وضع الآليات التنفيذية لتطبيق هذه الإستراتيجية.ولتحقيق الكثير من المتطلبات التنموية ليس فقط بوضع السياسات الإستراتيجية والدراسات والأبحاث التي توجد بكثرة، وإنما الآليات التنفيذية لهذه الاستراتيجيات وهو المأزق الحضاري الراهن الذي نعيشه.

–تكوين الشباب داخل مؤسسات المجتمع المدني، من خلال:

1. ضرورة تعاطي مؤسسات المجتمع المدني مع المستجدات المعاصرة التي تهدد الشباب بجدية فائقة ومسؤولية مجتمعية.

2. حتمية العناية بالجانب الفكري في برامج هذه المؤسسات، وإعدادها بصورة موازية للتطورات الفكرية والتقنية.
3. أهمية تأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذه المؤسسات، لتستطيع التعاطي مع الشباب وقضياهم بصورة فاعله.
4. تنفيذ معالم الدور المقترح لمؤسسات المجتمع المدني اتجاه الشباب.
5. تأسيس بعد ثقافي في المجتمعات العربية بأهمية هذه المؤسسات وأهمية دعمها وتذليل العقبات أمامها من قبل الدول.

توصيات ومقترحات/

ان إنجاح عمل مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل الشباب العربي فكريا يكون بالعمل على توضيح الخلفية الفكرية للحضارة التي ينتمي اليها هذا الجيل من الشباب، واشراكه في عملية حوار الحضارات مع الحضارة الغربية التي أصبحت تطغى على عقول وفكر جيل كامل من الشباب تأثر كثيرا بها لدرجة ان أصبح يجهل انتمائه الحقيقي للحضارة العربية الإسلامية، وعليه يتوجب على الدول دعم ومساندة عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال اليات عمل، نذكرها فيما يلي:

1- وضع استراتيجية بعيدة المدى لتفعيل الحوار بين الحضارات والثقافات، وذلك من خلال استخدام معطيات التقنية الحديثة لتدعيم هذا الحوار الحضاري وتشجيع مجالات الترجمة في هذا الخصوص.
2- تكثيف اللقاءات والمؤتمرات والندوات ومعارض الكتب مع الحضارات الأخرى لدراسة المسائل التي تهم الطرفين باشراك الشباب في هذه اللقاءات لمساعدته في فهم الصراع التاريخي بين الحضارات.
3- التأكيد على أهمية القيم الإسلامية في تحقيق كرامة الإنسان وإقامة العدل، وتحقيق التعايش الآمن بين المجتمعات البشرية من الكوارث، والفقر، والجهل والتدهور الأخلاقي.
4- بث روح التعاون التسامح والمساواة والتضامن واحترام التنوع الثقافي بين الشعوب وخصوصيته.
5- دعم العلماء والباحثين والأكاديميين في الجامعات ومراكز البحوث لإنجاز بحوث ميدانية وتطبيقية تتعلق بحوار الحضارات.
6- إنشاء مراكز أبحاث عربية إسلامية من خلال مؤسسات المجتمع المدني متخصص في حوار الحضارات.
7- تأسيس موقع حوار الحضارات العربي الإسلامي العالمي باللغات الحية على شبكة المعلومات يتضمن بنك معلومات (الكتب والأبحاث، المقالات والتقارير، الوثائق والملفات، المؤتمرات والمنتديات).
8- إنشاء قنوات فضائية عربية إسلامية بلغات حية، يبث إرسالها في أوربا و أمريكا يكون القائمين عليها مجموعة من الشباب العربي ذات الكفاءات العلمية و المهنية، بشرط تخصيص مجالها الاعلامي في دعم المشروع الحضاري والحوار بين الحضارات وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

الخاتمة:

يتعين الإشارة إلى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بالإشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة والطريقة التي حاول بها المثقفون مواجهتها، وظهورها وتطورها يرتبطان بالصراع الحضاري، أي بنوع من الاستخدام الاستراتيجي. ويبدو أنه ليس هناك من مفهوم تنطبق عليه هذه العوامل الثلاث التي تجعل منه مفهوما ديناميكيا جدا ومتحولا وملتبسا في الوقت نفسه أكثر من مفهوم المجتمع المدني وحوار الحضارات. فان تطوير مفهوم أو اقتراب يربط بين المجتمع المدني العربي وحوار الحضارات يتفق مع السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الوطن العربي، يجب ان يساهم في وضع إطار مفاهيمي لتحليل ودراسة سبل تحقيق التناقح الفكري مع الحضارة الغربية باعتبارها اليوم هي القوة المهيمنة من خلال نشرها لقيم العولمة على كافة المستويات، وما تحمله من مخاطر كبيرة على المجتمعات العربية ولمواجهة هذا الخطر يتوجب على الدول العربية من

خلالها مؤسسات المجتمع المدني التركيز على الشباب العربي في عملية التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتهيئته لقيادة مشروعه الفكري والتنموي.

وعليه، يمكن فهم بروز المجتمع المدني في موضوع حوار الحضارات وعلاقتها بالبعد السياسي (ترشيد الحكم)، والتي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد دور الشباب بالوطن العربي بربطه بمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية، المتعلقة منها بوجه الخصوص بالتحرر الاقتصادي والمشروع الفردي والابتعاد عن التخطيط المركزي، إلى جانب تلك السياسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وتراجع الإنفاق العام للحكومات. وبالدور المنوط به في تأهيل قيادة شابة قادرة فكريا تساهم في عملية التنمية وحوار الحضارات للدفاع عن موروثها الحضاري والتخلص من التبعية الداخلية والخارجية وتحقيق التقدم لمجتمعاتها، والقيام بدورها القيادي مستقبلا بما يخدم الامة العربية والإسلامية.

الهوامش

[1])- عزمي، بشارة، **المجتمع المدني :دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي** .ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية 98، ص64 .

[2])-مولود، مسلم، **المجتمع المدني دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 9 . جانفي 2004. ص301 .

3- محمد،السيد سعيد، **المجتمع المدني العالمي** .مجلة العربي .العدد . 447 فبراير . 1996 .ص 29 .

[4]- د. صدقة يحي فاضل ، مقال: مؤسسات المجتمع المدني... في العالم العربي ؟! ،صحيفة عكاظ، عدد:1925، سبتمبر 2006م.

[5]-انظر: د. عبد الكريم بكار، المناعة الفكرية، ص11.

[6]- حسن لطيف كاظم الزبيدي ،العولمة والمستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث ،دار الكتاب الجامعي ،العين 2002.

[7]-د. عزت الحجازي، الشباب العربي ومشكلاته، ص66.

[8]- عبد الغفار شكر ،اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي ، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي ،مركز البحوث العربية الإفريقية ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،2004

[9]- عبد الله الذيفاني، الشباب العربي والمعاصرة من منظور فكري تربوي، ص211.

[10]- العولمة الثقافية وأثرها على الوطن العربي، مؤسسة الفكر العربي،.http://www.arabthought.org

[11]- آلفين توفلر، ترجمة:محمد علي ناصف، صدمة المستقبل المتغيرات في عالم الغد، ص13، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1974م.

[12]- عبد الله الذيفاني، الشباب العربي والمعاصرة من منظور فكري تربوي، ص ص73- 105 .

[13]-د. عبد الله الذيقاني، الشباب العربي والمعاصرة ص72.

[14]--د.عزت حجازي، مشكلات الشباب العربي ، ص68-69.